



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«ملف»

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة^(١)

سهيل الناطور

عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سلسلة «كراسات ملف»

العدد الثاني والثلاثون - آذار (مارس) ٢٠٢٠

(١) ورقة بحثية قُدمت إلى ندوة «ماهية المشروع الوطني الفلسطيني»، التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في مدينة لارنكا القبرصية في ١٠-١١/٥/٢٠١٩.

اللاجئون الفلسطينيون
في لبنان وسوريا
واستهداف حق العودة



المحتويات

٧	• هذا الكراس
٩	• مقدمة
١٥	١- المشروع الوطني والعوامل الضاغطة عليه
١٧	٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان . . واقع إنساني هش
٢٣	٣- إختناق إقتصادي، نزيف عبر الهجرة، وقوانين الحرمان
٣٣	٤- واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ودلالاته على المشروع الوطني
٣٧	٥- الأونروا والتغيرات السياسية . . دلالات الضغوط الأميركية
٤١	• خاتمة

هذا «الكراس»

■ من أهم محاور الهجوم الأميركي، في «صفحة القرن» على الحقوق الوطنية الفلسطينية، كان محور قضية اللاجئين وحق العودة، باعتبارها واحدة من أهم ملفات المسألة الفلسطينية، تبدو في ظاهرها شديدة التعقيد، وإن كان حلها يستوجب جهداً دولياً، من شأنه أن يزيل العقبة الإسرائيلية، وأن يرصد لعودة اللاجئين إلى ديارهم، أقل بكثير مما رصدته الولايات المتحدة في مشاريعها المختلفة، لتصفية هذا الملف، من مليارات الدولارات، أحالت على الدول النفطية العربية واليابان وغيرها توفيرها.

هذا «الكراس» يستعيد مرة أخرى ملف اللاجئين وقضايا حق العودة، وبشكل خاص في لبنان وسوريا، حيث الأوضاع الأكثر مأساوية، إما بفعل قوانين الحصار المفروض عليهم، كما هو الحال في لبنان، أو في سوريا، حيث لعبت الأزمة السياسية في البلاد دوراً شديداً الوطأة أدى إلى تهجير ونزوح عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم فضلاً عن خسارتهم لأموالهم ومصادر رزقهم.

كما يتناول هذا «الكراس» تأثيرات السياسة الأميركية على مسار قضية اللاجئين وحق العودة، وما أثارته من هواجس لدى بعض الدول المضيفة، كلبنان، فلجأت إلى سيناريوهات وإجراءات هدفها المعلن تنظيمي إداري يمس اقتصاد البلاد والعمالة فيه، بينما يتلخص هدفها الحقيقي في فرض الحصار على اللاجئين ومخيماتهم وإثارة المتاعب الاقتصادية والحياتية لهم، والضغط عليهم حتى يرحلوا خارج البلاد، في رحلات الموت التي باتت مشهداً اعتاد عليه العالم، للأسف، على ضفاف البحر المتوسط.

وثيقة جديدة للدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للاجئين الفلسطينيين في
مقدمها حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨،
يقدمها كراس ملف إلى قرائه ومتابعيه ■

«ملف»

مقدمة

■ شكل حق العودة إلى الديار الحافز الأساسي الذي تعلق به اللاجئون الفلسطينيون كهدف لبلوغه، فامتشقوا السلاح في بداية المرحلة المتمسكة بالعمل الفدائي من الخارج، والتي انطلقت بإعلان بداية الكفاح المسلح في ١/١/١٩٦٥ الذي نما بقوة بعد هزيمة ١٩٦٧، ووقوع معركة الكرامة (٢١/٣/١٩٦٨) في وادي الأردن، مكرسه جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني. وكان التمسك بهذا الحق كفيلاً باستمرار دعمهم البرنامج الذي اعتمده منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، والذي قام على إنهاء احتلال الضفة الغربية بما فيه مدينة القدس، وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، وإنجاز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحرية كاملة.

هذا التأييد الشعبي من الداخل والخارج للمنظمة، مترافقاً مع حراك الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ الذين اعتمدوا النضال للمساواة القومية وبحقوق المواطنة في جميع المجالات، رفضاً للتمييز وعدم المساواة وتصنيفهم رسمياً كمواطنين من الدرجة الثانية. كل هذا جعل م.ت.ف مقبولة فلسطينياً وعربياً ودولياً، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

■ بيد أن هذا المسار شهد عدة محطات ومخاضات تراجمية بسبب الضربات التي أصيبت بها حركة المقاومة الفلسطينية، سواء بإبعادها من الأردن (١٩٧٠-١٩٧١)، أو بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وإخراج الجسم الرئيسي للمقاومة الفلسطينية منه (١٩٨٢)، ليعود الأمل بالنهوض مع الإنتفاضة الأولى (١٩٨٧/١٢/٨)، وما ألحقته بالإحتلال الإسرائيلي من خسائر وأضرار على

جميع الأصعدة.

لكن التراجعات التي برزت في محطات أساسية أظهرت بداية خلط أوراق فلسطينية فيما يتعلق بالحقوق المشروعة التي تكرست في البرنامج الوطني، وبمدى الإلتزام الفلسطيني الرسمي بمندرجاته الثلاث: إستقلال، عودة، تقرير المصير؛

• **المحطة الأولى:** تمت في مفاوضات السلام التي انطلقت في مدريد/ إسبانيا ١٩٩١ والتي برز فيها:

- إجبار الطرف الفلسطيني على أن يتمثل بوفد فلسطيني-أردني مشترك، لا يضم من الجانب الفلسطيني أعضاء من القدس ومن لاجئي ال ٤٨، كي تُقبل مشاركته في المفاوضات، الأمر الذي أصاب الجمهور الفلسطيني بصدمة، إذ أظهر قابلية القيادة للنخلي عن سمة الممثل الشرعي والوحيد.

- وكذلك نقل موضوع حق اللاجئين في العودة إلى لجنة خاصة في إطار «المفاوضات متعددة الأطراف» تم إقرارها باسم «اللجنة العاملة للاجئين»، وعُيّن مسؤولاً لها المنسق الكندي للشرق الأوسط، وهو ما أظهر عدم إلتزام المجتمع الدولي والوفود المشاركة في المفاوضات بتطبيق القرار ١٩٤.

• **المحطة الثانية:** إتفاق أوسلو (١٩٩٣) وما تبعه من إتفاقات.

• **المحطة الثالثة:** تمثلت فيما عُرف بمشروع «صفقة العصر» للرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي يفرض على الفلسطينيين أخطر مواجهة لهم في نضالهم من أجل حقوقهم، إذ يمكن وصف هذا المشروع -بجانب رئيسي منه- بالحملة الأميركية- الإسرائيلية ضد قضية اللاجئين وحق العودة.

■ لقد جرى تأجيل إعلان صفقة القرن بوضوح كوثيقة، لكنها بدأت بإجراءات عملية سياسية ومادية، واضحة في محاولتها القضاء على أسس الحقوق

الفلسطينية كاملة، منها :

- تقدم إسرائيل بطلب للأمم المتحدة لإجراء تعديل على تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، بهدف إحداث تغيير جوهري بشأن أهداف عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونشاطاتها⁽¹⁾، وعندما لم تتجح في ذلك، تبنى الكونغرس الأميركي تعريفاً يحصر اللاجئين الفلسطينيين بما لا يزيد عن ستين ألف نسمة، وهذا التعريف استكملته إدارة ترامب بقرار وقف الدعم السنوي المقدم للأونروا وهو ٣٦٥ مليون دولار، لخلق ضغط هائل على الاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية. ثم ألحق بقرار بوقف المساعدة السنوية للسلطة الفلسطينية (٢٠٠ مليون دولار)، وهو ما يزيد الاختناق. ولم تكتف واشنطن بذلك، بل أوقفت أيضاً دفع مساعدة كانت تقدم بصورة متكررة إلى مستشفيات الضفة والقطاع التي كانت توفر خدمات صحية.

- إتخاذ الرئيس الأميركي قراراً جلياً بمخالفته القانون الدولي قضى بالإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وقرر نقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية إليها. كما أعلنت إدارة ترامب إغلاق مكتب التمثيل الدبلوماسي لـ م.ت.ف في واشنطن في ١٠/٩/٢٠١٨، وصممت على إطلاق التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بينما برز إصرار اميركي على استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الضفة. لذلك عند وقف المساعدات الاميركية تم استثناء ٦٠ مليون دولار دُفعت إلى جهاز الأمن الفلسطيني لهذا الهدف، وتُجري الإدارة الاميركية البحث عن صيغ قانونية لديها تسمح لها بالإستمرار في الدفع بعد أن أغلق الكونغرس باب المساعدات للفلسطينيين.

- دعم أميركي واضح للتطرف الإسرائيلي الذي تجلى في قانون «يهودية دولة

(1) Ben Caspit: «Israel,US Seek to redefine Palestininan Refugees», Al-Monitor,27/8/2018.

إسرائيل»، الذي يُرسم سياسة أبارتهايد إزاء الفلسطينيين من أبناء البلد الأصليين لدفعهم إلى الهجرة، وبدلاً من النضال من أجل حق عودة لاجئي عام ١٩٤٨، يصبح على الفلسطينيين العمل على توفير مقومات ثبات فلسطيني ١٩٤٨ وصمودهم في أماكنهم.

- يخضع حالياً نصف الشعب الفلسطيني للاحتلال بصيغته في مناطق الـ ٤٨ والـ ٦٧، بينما يتوزع النصف الآخر على سوريا، ولبنان، والأردن، ومصر، وسائر الدولة العربية، فضلاً عن أوروبا والأمريكيتين، وفي دول أخرى من العالم^(١).

■ لقد جرى تغيير في بنود المشروع الوطني وأولوياته، من تحقيق العودة والتحرير، إلى الدولة الديمقراطية التي تضمن المساواة لجميع مواطنيها، إلى برنامج اقامة السلطة على أي شبر يتم تحريره، إلى اقامة الدولة وتقرير المصير والعودة والاستقلال، إلى اقامة الدولة على حدود ٦٧ عبر المفاوضات وإثبات الجدارة وبناء المؤسسات، ومن ثم دولة مع تبادل للأراضي، وما يعنيه ذلك من تشريع الاستيطان عبر الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة، وحل عادل منفق عليه (!) لقضية اللاجئين^(٢).

الغموض العام في تعامل القيادة الفلسطينية الرسمية مع مسألة اللاجئين وحق عودتهم سيبقى لفترة طويلة قائماً، فالنظام السياسي الفلسطيني وهياكله التي نشأت لا يستطيعان فرض حل حق العودة، والأنظمة العربية لا تريد لهذا المطلب الفلسطيني أن يتطور إلى ما قد يؤدي إلى اشتباك عسكري بصورة خاصة على الحدود، أو إلى عراك داخلي بين اللاجئين وأجهزة الأمن المحلية، لكن تصريحات

(١) علا عوض: «تقرير عن سكان فلسطين سنة ٢٠١٩» (رام الله: مركز الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩/٥/١٢).

(٢) هاني المصري: «حول الحلقة المركزية» (رام الله: مسارات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩/٣/٦).

بعض القيادات الفلسطينية تعمدت إرسال إشارات إلى عدم التمسك بحق العودة، آخرها في لقاء نظمته «لجنة التواصل مع المجتمع الاسرائيلي» التابعة للسلطة الفلسطينية حضرته شخصيات إسرائيلية، إذ نُقل عن الرئيس محمود عباس قوله: «إنه لا يريد حق عودة اللاجئين (تجنباً) لإغراق الديموغرافيا في إسرائيل وتبديلها»⁽¹⁾ ■

(1) Palestine Chronicle, 2018/9/3.

(١)

المشروع الوطني و العوامل الضاغطة عليه

■ لا يرى اللاجئون الفلسطينيون الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية قريباً، بل ازداد ابتعاده بعد تطبيق سياسة الإدارة الاميركية في عهد ترامب، سواء إزاء القدس أو الجولان، كما أنهم لا يتلمسون نتائج إيجابية لاعتماد السلطة الفلسطينية سياسة الإستمرار في المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية. وبدلاً من الوصول إلى بدء تفكيك المستوطنات للتمهيد للإستقلال المأمول للدولة الفلسطينية، والتي ازداد الإعتراف الدبلوماسي بها دولياً، فإن مشاريع استيطان كثيرة أنشئت لتدحض هذا الأمل. وجراء الإحباط الناجم عن شبه الشلل في دور التنظيم الأكبر، لجأ شباب منفردون إلى عمليات ضد الإحتلال بعسكريه ومستوطنيه، دفعوا ثمنها غالباً.

ويجد اللاجئون الفلسطينيون الذين طالما طالبوا بتبديل السياسة الرسمية الفلسطينية، أنفسهم يتساءلون: هل مازالت م.ت.ف ممثلنا الشرعي والوحيد؟ ويضاف لهذا تأثير عوامل ذاتية أخرى بالغة الأهمية، كفقدان الوحدة الوطنية.

■ على الرغم من قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي بإجراء إنتخابات للهيئات القيادية الفلسطينية لتعبر ديمقراطياً عن إرادة الفلسطينيين، فإن ذلك لم يجر، ولا تزال م.ت.ف بهيئتها الأولى تأتي عملياً نتيجة قرارات التعيين، إستكمالاً لتوازنات المحاصصة السابقة في فترة النهوض في الكفاح المسلح. وزاد في شلل هيئات م.ت.ف، ميل واسع إلى مصادرة أدوارها ودوائرها لمصلحة وزارات السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تغييب مؤسساتها بشكل واسع، والتي تحولت إلى أغلبية رقمية لحركة فتح، بعد أن كانت تشكل هيكلأ – وإن اعتروته

نواقص - للوحدة الوطنية.

وزداد شلل مؤسسات المنظمة بعد ضم أعضاء جدد إلى المجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ (٢٠١٨)، بأغلبية ساحقة من الداخل (من حركة فتح ومستقلين)، وإعطاء المجلس المركزي بتركيبته الجديدة صلاحيات المجلس الوطني. ومع القيود المستمرة التي يفرضها الاحتلال على الدخول إلى الضفة الغربية والخروج منها، باتت عدم المشاركة الفاعلة للاجئين لبنان وسوريا في مؤسسات المنظمة أوضح في نظر جمهور اللاجئين، بما يهمش دورهم في القرار الوطني.

وكانت قد برزت مخاوف عند إقرار برنامج إقامة دولة فلسطينية مستقلة للفلسطينيين في سبعينيات ق ٢٠، من أن تكون هذه الدولة، عملياً فقط لأبناء الضفة بما فيه القدس وقطاع غزة، وهو ما أحدث قلقاً في الشتات، إزاء مصير حق العودة. وفي ظل الإعتراف بالدولة وافتتاح سفارات تمثيلية لها، فإن اللاجئين في الخارج لم يتلمسوا فوائد واسعة ومباشرة، لقصور لدى السفراء والموظفين والهيئات الملحقة- بشكل عام - والتي لم تعبر عن الشعب الفلسطيني ككل.

هكذا وجد الفلسطينيون في لبنان وسورية الذين يواجهون الأوضاع الأكثر حدة، أن موضوع الدولة الفلسطينية والانتساب إليها قانونياً مؤجل إلى أمد متوسط أو بعيد، ولم يعد يُدرج في برامج الحوارات السياسية أو التعبئة اليومية، وحلت مكانه مسألة الحفاظ على الوجود الفلسطيني بحد ذاته، ونسج علاقات أفضل مع سلطات الدول المضيفة آنياً، مع التمسك بأهداف النضال الوطني العام خاصة حق العودة، وذلك لعدم قدرتهم على القيام بدور مباشر في تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي وترسيخ الاستقلال الذي يطمحون له ■

(٢)

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان..... واقع إنساني هش

■ عندما يعيش عشرات آلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، منذ عام ١٩٤٨ دون أن تصدر الدولة سوى عدد قليل من القوانين والمراسيم المتعلقة بهم، فإن فراغاً قانونياً لا بد أن يقع، وخصوصاً أن الفلسطينيين شكلوا لفترات نحو ١٠٪ من مجموع السكان^(١).

والفراغ القانوني أمر مقصود، إذ جرت عدة محاولات لتحديد العلاقات الفلسطينية - اللبنانية رسمياً، ومثال ذلك إتفاقية القاهرة في عام ١٩٦٩، التي أُلغيت لاحقاً (١٩٨٧) من جانب واحد، ونصّت في بندها الأول على منح الحقوق المدنية للفلسطينيين، كذلك محاولة تشكيل اللجنة الحكومية من الوزيرين شوقي فاخوري وعبد الله الأمين، التي تسلمت في ١٩٩١ مذكرة فلسطينية موحدة من القيادة المحلية بكل المطالب بالحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين في لبنان، لكن لم يولِ المسؤولون الرسميون هذا الأمر ما يستحقه من إهتمام، وفي المحصلة تسود الآن مشكلة كبيرة هي هيمنة فكرة الخوف من التوطين، بما يجعل أية محاولة لعقلنة العلاقات محكومة بارتباك وتشويش.

إن المبالغة في التخوف من التوطين لدى فئات في السلطة والشعب اللبناني، أدت إلى الإمتناع عن طرح حلول لمعضلات حرمان الفلسطينيين في لبنان من الحقوق الإنسانية والاجتماعية، وأوقعت مأساً عديدة ومعضلات لا تجد لها حلولاً. ولم تكثف السلطة اللبنانية بالإقتصار على منع حدود دنيا من الحقوق المدنية،

(١) شوقي خليفة: «لبنان بين الجيوبوليتيك الإسرائيلي والديمغرافيا الفلسطينية : التوطين أمر واقع» (كسروان: مؤسسة دكاش للطباعة، ط١: ٢٠٠٢)، ص ١٢٧.

بل اتخذت قرارات جديدة جعلت هذه الحقوق تتآكل باستمرار، مثل قانون حظر الملكية العقارية رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠١.

■ تختلف المصادر بشأن تحديد أعداد الكتلة البشرية الفلسطينية في لبنان، فوكالة الأونروا تعلن تسجيلها ٥٥٥,٤٦٩ لاجئاً، وتوضح أنه وفقاً لتعريفها بأن اللاجئ هو من غادر بسبب حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، يحتاج إلى المساعدة، فإنها لم تسجل الذين لم يرغبوا بتلقي المساعدات ولا أبناء العائلة المسافرين الخارج في البدايات. وهي لا تعطي أرقاماً دقيقة لنتقلات السفر للباقيين من وإلى أرض لبنان، إذ إن السلطات اللبنانية هي التي تملك الصلاحية لذلك. وبشأن أرقام الأونروا يلاحظ عدم دقتها الواقعية، والمواقف منها تخطط الديموغرافيا، بالسياسة، بالخدمات، والأرقام تأثرت بعوامل عدة:

الأول، إن تسجيل اللاجئين قد بدأ، بما يشبه عملية إحصاء للأفراد وأسرهم وتوزعهم الواقعي، فانضم العديد من أبناء الجنوب اللبناني إلى اللوائح بهدف الحصول على المساعدات.

الثاني، قبول عمل الأونروا، وتبادل الرسائل الدبلوماسية للسماح لها بممارسة تكليفها الأممي، لكن من دون عقد إتفاق تفصيلي حول الصلاحيات والواجبات، وهو ما منح هامشاً واسعاً للأونروا كي تقرر بنفسها كإدارة شبيهة بوزارة في شؤون الإغاثة والتعليم والصحة، من دون تعاون و تنسيق مع نظيراتها من الهيئات المختصة اللبنانية.

■ لقد اتخذت الدولة اللبنانية منحى عاماً تمثل في صيغة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بقرارات إدارية، كان أساسها مواجهة معضلات تبرز مباشرة في مجرى الحياة العادية، كما حدث مثلاً في وجوب استصدار إذن الإقامة لكل مقيم غير لبناني وفقاً للقانون. وأمام بروز عدم إمكان عودة اللاجئين سريعاً إلى وطنهم، أنشأت الدولة عام ١٩٥١ فرعاً في وزارة الداخلية خاصاً بشؤون اللاجئين

الفلسطينيين يصدر لكل منهم بطاقة تعريف رسمية، يتم التعامل معها إدارياً كإثبات لإقامة شرعية مفتوحة حتى أوان العودة.

تمثل القرار المؤثر الثاني في إعادة توزيع اللاجئين، بعيداً عن الحدود مع فلسطين، وبالتعاون مع الأونروا وبعض البلديات، ثم إقامة مخيمات لإيوائهم في بيروت، البقاع والشمال اللبناني. وإلحاقاً في ١٠/٧/١٩٦٢، صدر أول قانون لتنظيم إقامة الأجانب في لبنان، وأعيد صياغته في القانون رقم ٣١٩ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٢، نص في البند الأول منه علي تقسيم الأجانب لخمس فئات، خص الفلسطينيين في البندين ٣ و ٤، ودعاهم إلى تسوية أوضاعهم القانونية لدى الأمن العام، وأضيف إلى هذا القانون لاحقاً في عام ١٩٧٥، أسماء الذين لم يكونوا قد أنجزوا أوراقهم، وبات كل فلسطيني من ذلك الوقت قادراً على الحصول على وثيقة سفر تمكنه من مغادرة لبنان والعودة إليه.

■ أعداد الفلسطينيين في لبنان مسألة ذات حساسية سياسية داخلية، لذلك يكتنف الغموض الأرقام المعتمدة لدى الدولة اللبنانية؛ ففي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ قامت الجامعة الأميركية بإجراء إحصاء بالعينّة خلصت فيه إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين ٢٥٠ ألف (منشورات كلية العلوم الاجتماعية - AUB)، وفي محاولة أخيرة جرى تعاون مع السلطة الفلسطينية عبر إدارات جهاز الإحصاء الفلسطيني، وأعلنت النتائج لتفاجيء الجميع، ففي احتفال في السرايا الحكومي وتحت مظلة لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني، أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري: «كان البعض يتحدث عن رقم هو ٥٠٠ ألف، أو ٦٠٠ ألف، أو ٤٠٠ ألف؛ ولكن اليوم أصبح العدد واضحاً وهو ١٧٤ ألفاً و٤٢٢ فرداً، وهذا هو الرقم الحقيقي، وعلينا واجبات يجب القيام بها كدولة، ضمن إطار المؤسسات وتحت سقف الحوار والتفاهم»^(١).

(١) صحيفة «النهار»، «٤، ١٧٤ ألف فلسطيني في لبنان، و٢٨٪ غير فلسطيني في المخيمات»، ٢٠١٧/١٢/٢١.

لكن هذا الرقم تسبب بنقاشات واسعة وقدمت ملاحظات كثيرة سلباً وإيجاباً عليه، وفي المحصلة تم إقرار ضمني أن عدد الفلسطينيين تناقص بشكل كبير. ويذكر د. حسن كريم ملاحظة أن الفلسطينيين تحولوا إلى أقلية في بعض المخيمات المهمة مثل مخيم شاتيلا، حيث نسبة الفلسطينيين وصلت ٧٢٩،٪ مقابل ٦،٥٧٪ للسوريين، وفي مخيم مارالياس وصلت النسبة إلى ٣،٤٢٪ مقابل ٣٩٪ للسوريين، كذلك في مخيم ضبية ٨،٤٢٪ مقابل ٩،٣٨٪ للبنانيين، وفي مخيم برج البراجنة ٨،٤٤٪ مقابل ٩،٤٧٪ للسوريين^(١). ولايزال هذا الرقم يتأثر بالتطورات، بما فيها الضغط السياسي الأمريكي والإسرائيلي على لبنان لقبول مشروع صفقة العصر.

■ هذه الأوضاع الحياتية الصعبة أبرزت توجهاً عاماً لدى الأسر الفلسطينية إلى الاهتمام بتحسين ظروف حياة أفرادها، عبر التركيز على البحث عن فرص عمل للشبان، وتوجيه العمل الجماعي إلى قضايا مباشرة مؤثرة في حياتهم، مثل قضايا سكن الشباب، وخصوصاً حديثي الزواج، وتوفير مستلزمات العلاج والأدوية، ولا سيما لكبار السن الذين يعانون جراء الأمراض الصعبة وغيرها، وقد أثر هذا نسبياً في جهود التعبئة للانخراط في العمل السياسي الفلسطيني، الذي شهد تراجعاً كبيراً، كما ساهم في انتشار مطلب الهجرة إلى البلاد الغربية، على الرغم من محدودية الفرص المتاحة، في حين ازدادت عملية التنافس لتجنيد عناصر من الشباب في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.

ونتيجة الإنغماس في هموم الحياة اليومية، وتراخي الإهتمام بالمسألة الوطنية، بدا كأن أمر المشروع الوطني الفلسطيني صار موكلاً إلى المناطق الفلسطينية في غزة و الضفة الغربية، كما أن غياب برامج لدى م.ت.ف لامتصاص طاقات اللاجئين جعل مطلب الهجرة أولوية بالنسبة إليهم على الرغم من استمرار تمسكهم

(١) د. حسن كريم، مدير مشاريع الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأستاذ محاضر في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت: «إحصاء اللاجئين الفلسطينيين وتفسير الأساطير الزائفة» في ملحق: «بناء السلام في لبنان» لجريدة «الانبار» اللبنانية، ٢٠١٨/٤/١٨.

بشعارات البرنامج الوطني بالعودة والاستقلال، والتي باتت تبرز في المناسبات والإحتفالات أكثر من أن تدرج ضمن أساليب عمل نضالي، وهذا بدوره ترك آثاراً في التنظيمات نفسها التي غيّرت برامجها لتركز في الأساس على حل المعضلات القانونية بما يتضمن تلبية الحقوق الإنسانية والإقتصادية لمجتمع اللاجئين في مواجهة الاستعصاءات اللبنانية السياسية والقانونية ■

(٣)

إختناق اقتصادي، نزيف عبر الهجرة، واستمرار قوانين الحرمان

■ لم تمنح السلطات اللبنانية المتعاقبة اللاجئيين الفلسطينيين سوى حق الإقامة منذ اللجوء في سنة ١٩٤٨، وحرمتهم من جميع الحقوق الأخرى، فلا حق بالتمثيل ولا مرجعية لهم في لبنان، بل تعاملهم كأجانب، ولا تشرکہم بأي قرار يتعلق بهم أو بالمناطق التي يعيشون فيها، ويزيد الأمر تعقيداً الحملات التعبوية ضد الوجود الفلسطيني، التي تتذرع بأن السلطة لا تمارس سيادتها كاملة في المخيمات، علماً بأن هذه المخيمات لا تحظى سوى باستقلالية نسبية في القضايا الاجتماعية والأمنية الشُّرطية، التي تركت السلطة مسؤوليتها للأونروا من جهة، وللصائل من جهة أخرى.

وعلى الرغم من مرور ٧١ عاماً من اللجوء فلا حق للفلسطينيين في حرية العمل في لبنان، إذ يمنعون من ممارسة كثير من المهن تبدأ بمدير شركة لتصل إلى حارس المدرسة، وتشمل الأطباء، المهندسين، المحامين، الصحفيين الخ... وهو ما تسبب بتهميش دورهم الإقتصادي والاجتماعي. من جهة أخرى، لا يستفيد الفلسطينيون ومنهم الحاصلون على إجازة عمل من توفير الضمان الاجتماعي في لبنان، بينما هم يلتزمون بدفع الرسوم.

ولا يحق للفلسطينيين إنشاء الجمعيات والروابط ويُحرمون الرعاية الصحية على حساب وزارة الصحة اللبنانية، ويمنعون من امتلاك وسائل الإعلام، ولا يحق لهم المشاركة في مقاعد الدراسة في المدارس الرسمية سوى بالنسبة المقررة لجميع الاجانب، وهي ١٠٪ من المقاعد المتوفرة في المدارس الرسمية والمعاهد

والجامعات، فضلاً عن قرارات أخيرة تمنع قبولهم في المدارس الثانوية الحكومية كلياً⁽¹⁾.

■ لقد اتخذت تعامل السلطات اللبنانية مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين شكلاً سياسياً مرسومته تأخذ بعين الاعتبار عوامل ديموغرافية، جغرافية وسياسية، تتجلى كالتالي:

أولاً، مخيمات الجنوب في صيدا وصور، وهي الرشيدية، البص، البرج الشمالي وعين الحلوة إضافة لمية ومية، وكلها تخضع لنظام حصر الدخول والخروج منها بمدخل محدودة، بإشراف حواجز الجيش اللبناني. وفي مخيمات صور الثلاث (الرشيدية، البص، برج الشمالي)، تمنع هذه الحواجز الفلسطينيين من إدخال مواد البناء والترميم، دون سبب معلن، منذ ٢٠٠٥/٦/١٤، بما يوحي أن الهدف ليس فقط إغلاق باب الرزق أمام عمال البناء من اللاجئين، بل أيضاً تحويل المنازل شيئاً فشيئاً إلى أماكن غير صالحة للسكن، وحمل أهلها على المغادرة، وبحثهم خارجها عن أماكن بديلة، بما يؤدي إفراغها، أو تقليل سكانها من الفلسطينيين إلى الدرجة القصوى.

ثانياً، مخيمات بيروت الكبرى كبرج البراجنة، شاتيلا، وضبية، التي حظرت السلطة اللبنانية الإعمار فيها، وبلغت الأونروا وقف أي مشاريع جديدة لتحسين البنية التحتية فيها. وتشمل مشاريع إعادة إعمار لبنان بمخططاتها مناطق واسعة من هذه المخيمات، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى إلغائها كمخيمات، بما يؤدي إلى

(1) Souheil Al-Natour: «The Legal Status of Palestinians in Lebanon»,
Journal of Refugee Studies, vol10, no3 (September 1997).

- «Palestinians in Lebanon», News, Aljazeera.
- Lorraine Charles: « Palestinian Refugees in Lebanon: The Neglected Crisis », Forced Migration Forum, February 14, 2018.
- UNHCR-the UN Refugee Agency, «The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon», February 2016.

المساس بمكانتها القانونية – السياسية، التي تعتبر من المرتكزات الأساس لحق العودة؛ وهذا قد تم تطبيقه سابقاً بمنع النازحين المهجرين من مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية من العودة إليها، وإعادة إعمارها.

ثالثاً، مخيمات الشمال كالبداوي ونهر البارد، التي كانت السلطة اللبنانية تسمح باقامة مشاريع تحسين البنية التحتية فيها، مثل مجاري النهر ومسكن للمهجرين في البداوي، لكن مخيم نهر البارد لا يزال يعاني بشدة بعد المعارك التي دمرته (٢٠٠٧). ويتضح بذلك أن المنحى العام هو «نزوح» اللاجئين من مخيمات الجنوب والعاصمة وكذلك الشمال وبعثرتهم في المدن والقرى أو قيامهم بالهجرة، بحثاً عن لقمة العيش أو الدراسة.

■ تتالت التحركات الفلسطينية للمطالبة بالحقوق الإنسانية للاجئين منهم في لبنان، وتقديم العرائض وإطلاق المناشدات، حتى بلغت أوجاً عالياً بتظاهرات الآلاف منهم، جرى أكبرها في بيروت أمام مبنى الإسكوا في ٦/٧/٢٠١٠، وكذلك في صور والبقاع والشمال، إذ طالب المشاركون فيها بإجراء التعديلات القانونية المناسبة^(١).

ورفع فيها ممثلو الفصائل الفلسطينية والمؤسسات الأهلية وجماهير المخيمات شعارات موحدة تطالب بالحق في العمل والضمان الإجتماعي والملكية العقارية وغيرها.

في الفترة الأخيرة، إزداد الإحباط من عدم تجاوب السلطة اللبنانية، كما زادت جماعات من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا الضغوط المادية والمعنوية على العديد من العائلات في المخيمات، وخصوصاً التي ترتبط بأواصر قرى مع النازحين.

(١) صحيفة «النهار» اللبنانية، «إعتصام فلسطيني حاشد أمام مقر الإسكوا»، في ٦/٨/٢٠١٠.

شهدت مخيمات لبنان ظاهرة جديدة تمثلت في تجمعات شبابية تنظم تحركات متواصلة تطالب بالسماح بالهجرة إلى الخارج. وذكرت بعض الصحف أن مخيم البداوي شهد دعوات من ناشطين إلى الهجرة وسط حال من الإنقسام بين الفلسطينيين، إذ أيد بعض اللاجئين هذه الدعوات بينما رفضها آخرون. وذكرت صحيفة «السفير» أن الشبان «ساءهم التردّي الجاري في أوضاعهم المعيشية وغياب فرص العمل.. وقد رفعوا في مخيم النهر البارد عريضة كتب عليها «نعم للهجرة» وقعها العشرات من أبناء المخيم، وتكررت في مخيم البداوي»^(١).

■ في سنة ٢٠١٩ يجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة معضلات ثقيلة يتمثل أهمها في فشل القيادة الرسمية باستعادة العلاقة بين الضفة وقطاع غزة، وهو ما يفسح في المجال أمام تفجر نزاعات داخلية في صفوفهم، وازدياد التوتر بين الفصائل في لبنان، وتجميد إجتماعات قيادة فصائل المقاومة خلال ربيع سنة ٢٠١٩.

كذلك يساهم قطع الدعم المالي الأميركي عن وكالة الأونروا في تقليص الخدمات التي كانت توفرها للاجئين، سواء في التعليم أو الصحة، بعد وقف مشروع الإغاثة الداعم للأسر الفقيرة، ويخلق إفقار عائلات اللاجئين تحدياً جديداً، قد يولد اضطرابات إجتماعية في مخيمات لبنان إذا لم يتم تداركه بصورة ملائمة.

■ ويبقى فشل، أو إفشال المسؤولين اللبنانيين في ضمان حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين هو الأكثر مرارة، إذ بعد أن أصدر البرلمان قوانين لبنانية إيجابية نسبياً في هذا المجال، إمتنع الوزراء المتعاقبين على وزارة العمل عن تطبيقها، الأمر الذي عزز قناعة «مجتمع» اللاجئين، بأن هناك إستهتاراً في تقديم الخدمات المتوجبة لهم كإيصال الكهرباء والماء للمخيمات، إذ توصلها

(١) جريدة «السفير» اللبنانية، عمر ابراهيم، «هجرة الفلسطينيين في البداوي بعد البارد»، في ٢٠١٤/٣/٤.

البلديات إلى أطرف المخيم، ثم تمتع من القيام بالتمديدات السليمة داخله، وهو ما أدى إلى حدوث كوارث للعائلات، فخلال عام ونصف العام، فقد أكثر من أربعة عشر شخصاً حياتهم صغماً بالكهرباء بسبب مرورهم بمحاذاة الشبكات المتداخلة لأشرطة الكهرباء وأنابيب المياه في أزقة مخيم برج البراجنة الضيقة^(١).

من جهة أخرى، وعلى الرغم من الأموال والتبرعات الكبيرة نسبياً (١٢٥ مليون دولار تقريباً) لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، الذي دمره الجيش اللبناني في حربه ضد المجموعات الأصولية الإسلامية المسلحة التي تسللت للمخيم في ٢٠٠٧، فقد جرى تباطؤ في الإعمار^(٢)، ولم يعد ترميم سوى ٥٣٪ من منازل المخيم حتى نهاية ٢٠١٨^(٣).

تزداد التضييقات اللبنانية على المخيمات كلما طرحت اشارات إلى اعتماد حلول ما لمسألة اللاجئين، ففي الجنوب اللبناني، قرب صيدا عمدت السلطات اللبنانية إلى بناء سور يفصل مخيم عين الحلوة عن جواره، وذلك بالترافق مع إغلاق المخيم بالحواجز العسكرية بتحديد مداخل ومخارج يتم التدقيق فيها بالهويات ومقتنيات الراغبين بالعبور. وهذا أدى لشلل الحياة الإقتصادية، وامتناع الكثير من زيارة المخيم الذي كان يعتبر أكبر سوق بأسعار رخيصة، وعند النفتيش يتم تأخير الطلاب عن المدارس وهو ما أدى لاحتكاكات واستنفارات تم التفاهم

(١) « مساهمة في تحسين أوضاع مخيم برج البراجنة »، مجلة «القدس» الصادرة عن حركة فتح، العدد ٣٤٩، آب (أغسطس) ٢٠١٨، جريدة «السمير» اللبنانية، «مخيم برج البراجنة: الموت صغماً يحصد الاهالي تبعاً»، ٢٠١٥/٨/١٧.

(٢) جريدة «النهار» في ١٤/٤/٢٠٠٨: صرح جبران باسيل المسؤول عن العلاقات السياسية في التيار الوطني الحر آنذاك «أن سكان مخيم نهر البارد يتم استيعابهم وامتصاصهم في الاماكن المجاورة له في عكار و طرابلس وصولاً إلى الكورة و زغرتا».

(٣) نشرته الصحف اللبنانية نقلاً عن media@palembassy_lb.net، مؤتمر صحافي في سفارة فلسطين في بيروت، تحدث فيه السفير أشرف دبور بمناسبة مرور ١٠ سنوات على نكبة البارد ٢٠١٧/٥/١٨.

بعدها على تخفيف الإجراءات ووقف بناء السور العازل، لكنه استكمل لاحقاً^(١).

■ مع ازدياد البطالة خصوصاً في صفوف الشباب الفلسطيني، وبعد ضغوط إجتماعية لبنانية وفلسطينية تصدى البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠ لمناقشة تعديلات تتعلق بقانون العمل وقانون الضمان الإجتماعي^(٢) وقرارها، لكن السياسة في لبنان وبنائها على التوزيعات الطائفية والمذهبية، فرضت عدم تطبيق التعديلات التي سمحت للفلسطينيين بحق العمل في المهن الإدارية والعادية، مع حرمانهم من الأعمال في المهن ذات النقابات الخاصة بها كالمهندسين، الأطباء، المحامين الخ..^(٣).

أما فيما يتعلق قانون الضمان الإجتماعي، فقد جرى إقرار يقضي بدفع العامل الفلسطيني رسوم اشتراكه، لكن من دون فرصة الإستفادة من خدماته. وهو ما أدى عملياً إلى ترسيخ فكرة أن العمل المتاح للفلسطينيين هو الأقل إيراداً،

-
- (١) نشرة «طريق الوطن» الصادرة في بيروت - العدد ٤٨٤، تموز (يوليو) ٢٠١٨، ص ٥.
 - (٢) هما القانون الرقم ١٢٨ لتعديل المادة ٩ من قانون الضمان الإجتماعي، والقانون الرقم ١٢٩ لتعديل المادة ٥٩ من قانون العمل اللبناني الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٣.
 - (٣) فتحي كليب: «مهرجان سياسي وجماهيري في البقاع في اليوبيل الذهبي للإنطلاقة»، مجلة الحرية، العدد ١٧١٥ بتاريخ ١٧-٢٣/٢/٢٠١٩، ص ١٥. توزيع إعتماذ مصادر الإقتصاد لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للتالي:
- عمال في السوق العادية (المياومون) مثل دهان، طراش، ميكانيكي، الخ.. وهم القسم الأكبر وفي مؤسسات خاصة.
 - تم توظيف عدة آلاف من الاونروا نحو ٣٠٠٠ فلسطينية، وعلى الرغم من الاستقرار الوظيفي والدخل نسبياً أفضل من غيرهم، فإن التخفيض في التبرعات الدولية لتمويل الاونروا أثار مخاوف كبيرة تهدد بتدهور الموارد، ودفعت سياسة الاحالة المبكرة على التقاعد والغاء وظائف لطرده العديد مع قرار عدم التوظيف، وهو ما يؤثر في تراجع الخدمات وعدم الثقة باستمرار الدعم، ويحفز العديد على الهروب إلى الخارج.
 - قسم من المهنيين: أطباء، مهندسون، وأمثالهم، يعملون في بعض المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية، لكن تراجع الامكانيات المالية أيضاً حفز على البحث عن فرص عمل خارج لبنان، بما يزيد الشعور بالفشل والاحباط.

والأقل ضماناً، أي أنه في أسفل درجات السلم الاجتماعي. لذلك شكلت هجرة الكفاءات المتعلمة والمؤهلة الفلسطينية إلى خارج لبنان بحثاً عن فرص أفضل نزفاً دائماً، وتعمق اليأس من تطبيق القوانين المعدلة بعد أكثر من عشر سنوات على صدورها.

■ في سبعينيات ق ٢٠ وثمانينياته، إنطلقت هجرة عدد من فلسطينيي لبنان بحثاً عن فرص العمل، أو للدراسة في الخارج، واتسعت بعدد أكبر في أعقاب مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)، وقد تعاملت الدول الغربية مع حالات فردية، إذ كانت تمنح الإقامة لأسباب إنسانية، لكن نجاح بعض المهاجرين في الحصول على الجنسية، شكل نماذج جذابة أمام اللاجئين الذين يعانون التضييق في فرص العمل، والذين باتوا يطمحون إلى الحصول على هوية رسمية من بلد غربي، وخصوصاً بعد إجراء سعودي فرض قيوداً شديدة على زيارة الفلسطينيين البالغين أو إقامتهم إذا لم تكن طلباً للعلم، أو لم يحصلوا على إجازة عمل هناك.

توسعت محاولات الهجرة بعدها مع هجرة فلسطينيين من سورية، وانتقالهم فيما بعد، من لبنان إلى أوروبا لطلب اللجوء الذي يؤمل منه نيل بطاقة هوية، وذلك هرباً من الواقع الاقتصادي والقانوني في لبنان، ومن الإرياقات الأمنية في المخيمات أيضاً^(١)، والتي اشتدت مؤخراً في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبنسبة أعلى من كل المراحل الماضية بين فلسطينيي سوريا.

■ إذا كان إعلان الإستقلال الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني في الجزائر (١٩٨٨)، قد اعتبر جميع الفلسطينيين رعايا دولة فلسطين، فإن السلطة الفلسطينية التي أقيمت بعد اتفاق أوسلو، ومنحت صلاحية إعطاء هوية للمواطنين إقتصرت على سكان الضفة وغزة، واستثنى منها اللاجئين في الشتات، قد خلقت إرياكاً في هذا المضمار.

(١) حسين على شعبان: «اللاجئون الفلسطينيون: أوهام الهجرة»، جريدة «النهار»، ١/٤/٢٠١٤.

فلبنان يقبل إقامة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديه من دون منحهم الحقوق المدنية، بينما يعامل المقيمين العرب لديه على أساس مبدأ المعاملة بالمثّل. وهذا الاختلاف هو أحد أسباب التذرع بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، لذا كان الحصول على بطاقة هوية دولة فلسطين في وسعه أن يتجاوز إحدى العقد التي تحول دون ضمان الحقوق المدنية، وهو ما لم يحدث.

فبالجنون الذين أملوا بأن تكون سلطة الحكم الذاتي خطوة نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، وأملوا بالتالي بأن يحصلوا على بطاقة هوية هذه الدولة الفلسطينية لاحقاً، استمروا في معارضة إتفاق أوسلو، ثم قدم مشروع الدستور في رام الله وأكد حق كل فلسطيني في اكتساب جنسية الدولة (الموعودة آنذاك) بغض النظر عن مكان إقامته، ولكن فقط إذا رغب في ذلك. وهو ما بيّن أن اكتساب الجنسية الفلسطينية ليس تلقائياً، وليس مشروطاً بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية والإقامة فيها.

■ ثم جاءت موافقة القيادة الفلسطينية على «خارطة الطريق» (٢٠٠٣) التي أرجأت مسألة البحث في الجنسية في المرحلة الثالثة من تطبيقها، بحيث تكون بين إسرائيل والدولة الفلسطينية وليس م.ت.ف، الأمر الذي جعلها مسألة إقليمية، وجعل التعامل مع اللاجئين على أنهم مجرد تجمعات بشرية، لا وطن لها ولا التزام بعودتها إليه، وهو ما حفز بعض الأنظمة العربية خوفاً من التوطين فيها، على العمل على تهجيرهم، أو دفعهم إلى اليأس من البقاء. وبشأن رفض منح فاقدي الأوراق الثبوتية (NID) مازالوا عالقين في البلد من دون اعتراف قانوني بهم^(١)، وهم ثلاث فئات:

(1) Jaber Suleiman: Undocumented Palestinians in Lebanon(Non ID Refugees)(Beirut: Aidun Institution Publication, 2014).

- الفلسطينيون الذين انتهت صلاحية أوراقهم الثبوتية ويقيمون في لبنان.
- الفلسطينيون الذين يملكون أوراقاً تعريفية لا تعترف بها الدولة اللبنانية(وثائق من م.ت.ف).
- الفلسطينيون الذين يفنقرون إلى تحديد الهوية، ويقدر عددهم الاجمالي ٥٠٠٠ لاجيء^(١).

وكان هناك وضع شبيهه قد واجهه لسنوات الفلسطينين المطرودين من العراق والكويت^(٢)، الذين وصلوا إلى الأردن ولم يُقبل تسجيلهم، لأنهم يحملون أوراقاً ثبوتية خاصة بقطاع غزة، كانت قد أصدرتها السلطات المصرية، ورفضت تجديدها.

■ أمام شعور الأنظمة المعنية بتهديد دائم من أن الغرب يحاول فرض التواطين، إتخذ الأردن في ٢٠١٨/١٢/٣ قوانين تخفف القيود القانونية التي تحرم أبناء غزة المقيمين به التمتع بكل الحقوق الانسانية^(٣) ومنحهم وثائق سفر تسهياً لمغادرتهم. أما في لبنان، فقد استمر في الحرمان واشترط حتى إنه لا يحق للمرأة اللبنانية التي سبق وتزوجت من فلسطيني منح هويتها لأولادها بادعاء أن ذلك يساهم في التواطين^(٤).

وقد لجأ فاقدوا الأوراق الثبوتية بعد تعرضهم حوادث مؤلمة عند حواجز التفتيش إلى القيام بتحركات واسعة، بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني، حملت السلطات في لبنان على منح بعضهم أوراقاً ثبوتية - لم

(١) لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، فاقدوا الاوراق الثبوتية ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٢.

(٢) محمد شينش: «فلسطينيو العراق في سوريا.. من شتات إلى شتات»، مجلة «العودة»، العدد ٦٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣.

(3) Osama Al-Sharif: «Jordan moves to improve lives of Gaza Refugees»Al-Monitor, December13, 2018.

(٤) جريدة «السمير»، زينب ياغي: «حق الجنسية لا اولاد اللبنانييات في مجلس النواب»، ٢٠١٩/١/٢٩

تعتمد في سجلات وزارة الداخلية للاجئين الفلسطينيين - لمدة سنة واحدة، ولم تجدد صلاحيتها، وأوقفت بعد ذلك.

■ في إطار ردات الفعل، طرح البعض فكرة أن تتمكن فلسطين كدولة معترف بها رسمياً من لبنان من التمتع بحق منح الجنسية للاجئين. وهي فكرة رآها اللاجئون غير مجدية، لأنها قد تعقد حياتهم أكثر، إذ سيصبحون حينها زائرين في لبنان يتوجب عليهم إصدار إقامة سنوية، ومن ترفض إقامته لن يتاح له إمكان دخول أراضي السلطة الفلسطينية بسبب سيطرة إسرائيل على نقاط العبور للضفة الغربية.

في ظل الإنغلاق الإقتصادي، الذي يواجهه أبناء المخيمات وعدم تكريس هيئات تابعة ل م.ت.ف لإدارة شؤونهم بكافة جوانبها، وعلى الرغم من تنافس الفصائل في التعبئة الوطنية تحت شعار التمسك بحق العودة، فإن آفات إجتماعية إنتشرت في المخيمات. كذلك برزت مخاوف من تداعيات الخلاف بين فتح وحماس، وهو ما دفع برئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، إلى رعاية إتصالات واسعة بين حركتي حماس وفتح، ثم مع التنظيمات الأخرى، حملت الجميع على صوغ ورقة عمل مشترك بين جميع القوى الفلسطينية لتنظيم علاقاتهم في لبنان، وقد أطلق على الهيئة الجديدة اسم «هيئة العمل الفلسطيني المشترك»، بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤ (١) ■

(١) «الديمقراطية تقدم ورقة عمل بشأن تطور العمل المشترك»، نشرة «طريق الوطن»، بيروت، العدد ٤٨٥، أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨.

(٤)

واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ودلالاته على المشروع الوطني

■ كانت دمشق تضم ٦٧٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين البالغ تعدادهم ٥٢٨,٧١١ نسمة حتى ٢٠١٣/١/١ (الأونروا)، تقطن كتلة رئيسية منهم في مخيم اليرموك. أما على صعيد الحقوق المدنية والإقتصادية، فيحق للفلسطينيين ولوج مختلف مجالات العمل والتعلم والمعالجة الصحية مثل المواطنين السوريين.

- أقر القانون ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ إنشاء مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية السورية، ومن مهامها تقييد السجلات العائلية للاجئين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال التي يمارسونها.

- ونص القانون ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٠ على أن «يُعدّ الفلسطينيون المقيمون بالأراضي السورية كالسوريين في جميع مناصب عليه القوانين الناظمة المتعلقة بحق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية».

- ويقضي القانون ٨٩ في سنة ١٩٦٦ بمنح اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وثائق سفر بناء على طلبهم.

■ تركت الأزمة الداخلية في سوريا تداعياتها على الحالة الفلسطينية هناك، وشملت المخيمات والتجمعات الفلسطينية والفلسطينيين على حد سواء. ولم يشفع الموقف الفلسطيني المتخذ على المستويين الوطني والمحلي، ولا الموقف الرسمي للدولة السورية بتحييد المخيمات والفلسطينيين عن هذه الأزمة^(١).

(١) نشرة «طريق العودة»، دمشق ٢٠١٥/١١/٣.

وفي هذا السياق، إجتاحت المجموعات المسلحة المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية في اليرموك ودرعا وحندرات وسبينة والحسينية وحجيرةن بالإضافة إلى بلدات سورية كان يقطنها عشرات الآلاف من الفلسطينيين في دوما والقابون وبرزة وشبعا وبلدات أخرى في الغوطة الشرقية، الأمر الذي أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين عن مساكنهم، وانتشارهم في مناطق أخرى داخل الأراضي السورية، وفي لبنان ومصر والجزائر وتركيا، وهجرة آلاف منهم إلى الدول الأوروبية بصورة خاصة، فضلاً عن تعرض المكانة السياسية الإعتبارية للمخيمات للاهتزاز.

■ إن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي بدأ مندمجاً اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع السوري، لكنه يتميز في إطار أهدافه الوطنية بالتمسك بحق العودة إلى فلسطين في إطار إلتزامه بأهداف البرنامج الوطني؛ هذا المجتمع، تزعر استقراره، ودمر بعض مخيماته، وطغت عمليات النزوح الداخلي والتهجير إلى الخارج على نشاطاته، حفاظاً على الذات وبحثاً عن حلول مباشرة للمعضلات الحياتية اليومية، ومحاولات توفير مصادر الدعم عربياً وإقليمياً ودولياً. لذا باتت مشكلة العودة إلى مخيمات كاليرموك وإعادة إعمارها، واستعادة النسيج المجتمعي الفلسطيني كجزء فاعل في حركة اللاجئين وعموم الحركة الوطنية، ذات أولوية كبرى.

لقد خلق التهجير مأساة ومعاناة، إذ لم تكن القيادة الرسمية الفلسطينية جاهزة لتقديم خدمات تملئها حال الطوارئ، لا بل كانت مقصرة في واقع الحال، فقامت بتوزيع دعم مالي مرتين خلال سنوات الحرب، كذلك جددت إتصالاتها برسالة^(١) من الرئيس عباس إلى الرئيس الأسد للتعاون في التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين. لكن الدعم الحقيقي وفرته الأونروا في سد حاجات المأوى، والصحة

(١) جريدة «النهار»، ابراهيم بريم: «انعكاسات رسالة عباس إلى الأسد على أوضاع الفلسطينيين»، ٢٠١٨/٩/٢٥.

والمعالجة، والتعليم وتأمين الطعام لأفراد الأسر، هذا فضلاً عما قدمته الحكومة السورية.

■ عانى النازحون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان جراء تعقيدات قبول دخولهم البلد وبعضهم أعيد إلى سوريا. لقد دخل هؤلاء في معظمهم بصورة قانونية ودفعوا رسوم أذونات السماح لهم بالدخول إلى لبنان^(١). لكن عدداً منهم حاول الدخول إلى لبنان بصورة غير قانونية، وعند اعتقالهم كانوا يمنحون أسبوعين لتسوية وضعهم القانوني سواء للإقامة أو المغادرة، وهي الوجهة الأكثر تطبيقاً. وفي سبيل خفض عددهم منعت السلطات اللبنانية دخولهم، ثم اتخذت وزارة الداخلية اللبنانية في ٢٠١٩/٣/١٢، قراراً إدارياً بتسهيل منحهم الأوراق الثبوتية لهم جميعاً، بما فيها معاملات الزواج والولادات الحديثة بهدف تمكينهم من العودة إلى سوريا وتحفيزهم على المغادرة.

إن اضطراب بعض العائلات إلى اللجوء إلى الدول المجاورة (لبنان، الأردن) أظهرت وجود تعقيدات قانونية شديدة عقّدت الدخول إلى بلد اللجوء الجديد والحصول على حق الإقامة. وزاد في الضغوط أن أسراً من أقرباء هؤلاء اللاجئين التي استقبلتهم في مخيمات الجوار صارت تعاني جراء طول قامتهم، الأمر الذي حفّز بعضهم على المغادرة إلى تركيا ومنها إلى الدول الأوروبية.

إن استعادة الأوضاع التي كان يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات سوريا هي المهمة ذات الأولوية. وفي هذا السياق قامت السلطة الفلسطينية بإقرار منحة بمبلغ ألف دولار لكل عائلة تريد العودة^(٢)، إلى المخيمات في ظل دمار كثير من المصالح وانتشار البطالة وتأزم الوضعين الاقتصادي والاجتماعي،

(١) «الأوضاع القانونية والانسانية للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان»، كتيب من اصدار مركز التنمية الانسانية في بيروت، ٢٠١٥.

(٢) «الأخبار» اللبنانية، وسام سباعنة: «فلسطينيو سوريا، العودة إلى مخيماتهم حاجة وضرورة»، ٢٠١٨/٩/١٧.

سواء بالنسبة إلى السوريين أو إلى فلسطينيي سوريا، وهكذا، فإن توفير الإقامة للعائلات ومقومات العيش فرض نفسه على جدول حياة اللاجئين الفلسطينيين أكثر من أي هم وطني آخر، بما في ذلك هم العودة إلى فلسطين، التي لا تزال بعيدة عن التطبيق القريب ■

(٥)

الأونروا والتغيرات السياسية..

دلالات الضغوط الأميركية الجديدة على الأونروا

■ عقب اتفاق أوسلو أطلقت وكالة الغوث في ٦/١٠/١٩٩٣ «برنامجاً لتطبيق السلام» في إطار توجيهات لجنة اللاجئين العاملة في المفاوضات المتعددة، التي قاطعها لبنان، ورصدت ٢٠٠ مليون دولار لجميع مناطق عملياتها. وفي مقابل ذلك سجلت الأونروا نقصاً في التبرعات في تمويل موازنتها العادية، قدر بـ ٩٠ مليون دولار، الأمر الذي أدى لتراجع برامجها العادية وخدماتها في الأردن وسوريا، ولبنان بصورة خاصة، حيث الحاجة ماسة بحكم تفاقم المعيشة الصعبة. وأعلنت الأونروا تكراراً أنها تعمل على مواءمة خدماتها مع الدول المضيفة، تمهيداً لتسليمها.

في لبنان جرى تجميد مخصصات العاملين في الوكالة، وتم فرض رسوم على اللاجئين المستفيدين من خدماتها وتقديماتها، على أن تدفع الأونروا أجرة الليالي السريرية للمريض فقط، بينما تبقى تكاليف العلاج عليه. لقد مسّت هذه التخفيضات الجانب الصحي، ولاسيما تأمين الاستشفاء للمرضى، كما شمل التحفيض المدارس والمستوى التعليمي والتوظيف.

■ كان مشروع كلينتون في العام ٢٠٠٠ هو أول توضيح للهدف الرامي إلى تحويل دور الأونروا باتجاه إلغائها، إذ طرح ان حق العودة يمكن التعامل معه وفقاً للتالي:

- لم شمل بعض العائلات، عودة قسم من اللاجئين إلى الضفة والقطاع،

الإنتقال إلى التوطين في بلد ثالث من أي بلد يرفض توطين اللاجئين المقيمين به، إقامة صندوق تعويضات مالي عن الأملاك والمعاناة لأجيال من الفلسطينيين؛ وهكذا يجري عملياً تحويل دور الأونروا من تقديم الخدمات كمسؤولية دولية عن النكبة إلى صندوق تعويضات يُلغى بعد دفعها.

■ أعاد الكونغرس الأميركي تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني بهدف دعم جهود إسرائيل للتخلص من موضوع اللاجئين وحق عودتهم إلى ديارهم: فقد أعلن رسمياً بأن اللاجئ هو من غادر فلسطين في حرب ١٩٤٩، ولا تشمل هذه الصفة أولادهم وأحفادهم، وهو ما يعني أن عدد اللاجئين ليس كما هو مسجل رسمياً في سجلات الأونروا، بل فقط ٦٠ ألف نسمة، وبالتالي يمكن ترتيب حلول التوطين والتعويض لهم وإسقاط حق العودة عن بقية اللاجئين وإلغاء القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١).

■ أوقفت إدارة ترامب الدعم المالي للأونروا سنة ٢٠١٩، بعد أن كانت قد دفعت فقط ٦٠ مليون دولار، من أصل ٣٦٥ مليون دولار كانت تساهم فيها سنوياً. وقد أثار هذا الموقف قلق السلطة الفلسطينية والدول المضيفة للاجئين، وخصوصاً الأردن ولبنان اللذين بادرا إلى طلب عقد إجتماع لجامعة الدول العربية لنقاش الأمر والمخاطر المحتملة، كما طالبا بعقد مؤتمر دولي في أيلول بالتزامن مع عقد الجمعية العامة للموضوع ذاته^(٢).

شعر لبنان أن هناك ضغطاً عبر إلغاء دعم الأونروا^(٣)، لأنه يقدر أن إفقار الفلسطينيين سينعكس إضطراباً أمنياً لديه، وهذا ما يفسر مسعى حركة أمل إلى تنظيم العلاقات الفلسطينية مع لبنان للحفاظ على الأمن.

(1) Caspit,op.cit

(٢) جريدة «الاجبار»، لبنا القرني: «إجتماع الخارجية في لبنان: سفراء الخليج يبلعون أسنتهم»،

تاريخ ٢٠١٨/٩/٤.

(٣) مجلة «الحرية»، وسام زعبر: «الاونروا تواصل تقليص خدماتها»، العدد ١٦٩٦، ١٣/١٠/٢٠١٨.

ونشرت جريدة «النهار» في ٢٠١٨/٩/٤ خيراً مفاده بأن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري طالب بعقد إجتماع عاجل لجامعة الدول العربية من أجل إصدار قرار بتمويل الأونروا بعد حجب أميركا التمويل عنها، وأضافت الصحيفة أنه بسبب يعود إلى التدايعات المحتملة على أوضاع الفلسطينيين المقيمين بلبنان، وعدم قدرة الدولة اللبنانية على تليبيتها، كذلك صدر بيان حاد لوزارة الخارجية، وعقد وزيرها جبران باسيل إجتماعاً بسفراء الدول المضيفة والمانحة لشرح موقف لبنان والبحث في المخارج المتاحة.

بيد أن جامعة الدول العربية كانت قد التزمت سنة ١٩٧٥ دعماً نسبتها ٧,٨٪ فقط من موازنة الأونروا، وذلك لإبقاء المسؤولية الدولية عن النكبة على المجتمع الدولي وعدم إلقائها على العرب.

■ على الرغم من نجاح التعاون نسبياً بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، بدعم من عدد من دول العالم، في سداد عجز ميزانية الأونروا لسنة ٢٠١٨، فإن الخوف من بقاء العجز في ميزانية ٢٠١٩ لم يتبدد. وأمام ازدياد الضائقة التي يواجهها الفلسطينيون جراء إنقاص الوظائف في الأونروا، وخفض الخدمات، وإلغاء عيادات ومدارس وصفوف مدرسية، فإن محاولات الهجرة ازدادت.

وأظهرت تقدير الهيئات القيادية الفلسطينية في لبنان أن نزيف الهجرة مستمر، وأن نحو ٨٥٠ عائلة باعت مقتنياتها أو استداننت لتدفع تكاليف التهريب إلى أوروبا عبر عمليات هجرة غير شرعية من موانئ شمال لبنان، أو عبر مكاتب سفر تحصل على فيزا دخول وخروج إلى عدة بلدان، قبل بلوغ الهدف في أوروبا، وهو ما يجعل حتى الرقم الرسمي (١٧٣،٤٢٢) المعلن للاجئين الفلسطينيين في لبنان يتناقص باستمرار^(١) ■

(١) مجلة «القدس»، ولاء رشيد: «المهاجرون الفلسطينيون يهربون من البطالة فيقفزون في بحر الموت»، الصادرة عن حركة فتح، آذار (مارس) ٢٠١٥، ص ٢١.

خاتمة

■ إن واقع الفلسطينيين اليوم يفرز مفاعيل متناقضة، فمن جهة، ترفع حدة التحدي أمامهم وأمام العرب ويتعمق إيمانهم بالحقوق المشروعة المكرسة في البرنامج الوطني و المتمثلة في إقامة الدولة المستقلة، والعودة والحق في تقرير المصير .

ومن جهة أخرى، تهتز الثقة بالأدوات والوسائل المتبعة، فلسطينياً وعربياً، لتحقيق الأهداف الوطنية، ويتم اللجوء إلى خيارات تتنازعها عوامل الأمل ودوافع اليأس والإحباط. ففي الوجه الإيجابي جاء رفض المجتمع الدولي لقرارات الرئيس ترامب بشأن القدس والأونروا، والجولان ليعزز ضرورة الاستمرار في التمسك بما يؤمن به اللاجئون الفلسطينيون، ويشعرهم بأنهم ليسوا متروكين وحدهم في مواجهة الهجمة الأميركية - الإسرائيلية الشرسة التي تتطلب إبتداع آليات متطورة لكسب مزيد من الدعم لدرحها. وتقع مسؤولية إبتداع بعض هذه الآليات مثل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية والبنى السياسية التنظيمية في صفوف الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لكن أساساً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مع دور أقل تأثيراً على الرغم من أهميته، لفروعها بين اللاجئين في دول الإقامة العربية.

إن المطلوب هو الإنفكاك الفلسطيني الرسمي من قيود أوسلو، والتوجه معاً إلى العمل لتحقيق الاستقلال وطرد الإحتلال وتقنيك المستعمرات في الضفة، والتصدي لسياسة الأبارتهايد، وفك الحصار عن قطاع غزة، كخطوة عملية تمثل طريقاً لاستعادة التمسك بالمشروع الوطني، وفي مقدمه حق عودة اللاجئين. ويجب أن تقوم المصالحة المنشودة بين القوى الفلسطينية على قاعدة الإجماع الوطني وتحقيق شراكة عادلة.

■ صمود أبناء الـ ٤٨ وتشبيثهم بأرض الوطن، خلق لهم عدة تحديات، نجحوا في مواجهتها على الرغم من ثقل الأحمال، إذ جعلوا الكيان الإسرائيلي يضم قوميتين مع كل الجهود التي بذلت للتخلص منهم، بل زادوا أعداداً، وهذا ما حمل السلطات الإسرائيلية على تكريس قانون يهودية الدولة، الأمر الذي يفرض عليهم محاربة نظام الأريتهايدي الناجم عن هذا القانون مع تمسكهم بالحزم بحقهم في البقاء.

في مواجهة الخشية من قيام إسرائيل بتهجير جديد، برزت مواقف سياسية عامة عبرت عنها تصريحات لبنانية وفلسطينية متوالية، رفضاً لها وتحذيراً منها، مثل تصريح الرئيس ميشال عون في ٢٠١٨/٧/٢٠ الذي وصف هذا بأنه عدوان إسرائيلي جديد، كما أدانه نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني في اليوم ذاته، كذلك فعل حزب الله وغيره، والقوى السياسية الفلسطينية المتعددة، الأمر الذي أظهر قلقاً مشتركاً لبنانياً وفلسطينياً، إزاء عدم تلبية حق عودة اللاجئين المقيمين و التخوف من حدوث طرد جديد للمقيمين بالداخل نحو دول الجوار.

■ قيام دولة فلسطينية مستقلة يشكل بقناعة اللاجئين في الشتات عاملاً أساسياً من أهم العوامل التي ستعكس أثارها إيجاباً على جميع نواحي المسألة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بحق العودة فإن استمرار التمسك به لا تشوبه خلافات بين الأطراف والهيئات السياسية والمجتمعية الفلسطينية، لكن تحقيقه إزداد صعوبة بالمعنى العملي، الأمر الذي يفسر طغيان هموم الحياة وترتيب الأمور الشخصية. وأما بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن انبثاق قوى كبيرة نسبياً للتعويضات الإسلامية وهي ما زالت خارج صفوف م.ت.ف، ألقى بظلال من التشكيك في مدى تمثيل الأخيرة لجميع فئات الشعب الفلسطيني، وترك أثراً سلبياً في أوضاع اللاجئين الغياب الطويل لأي دور فاعل لدوائر المنظمة وهيئاتها في أوساطهم، وكذلك استيلاء السلطة الفلسطينية على دور دوائر المنظمة وتركيزها على أبناء الداخل، كما تأثر اللاجئون سلباً بحملات تعبئة قام بها بعض أطراف السلطة،

أوحت ضمناً بتوجهه إلى المقايضة بين التنازل عن حق العودة الكاملة للاجئين، وبين قبول إسرائيل الدولة المستقلة.

■ إن ضمان عودة اللاجئين إلى الديار والممتلكات يحتاج إلى مثابرة ونفس طويل، ريثما تتعدل موازين القوى، وهو ما جعل لبنان يُضَمِّن دستوره بنداً رافضاً لتوطين اللاجئين، توافق معه الفلسطينيون في رفض التوطين والتمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها.

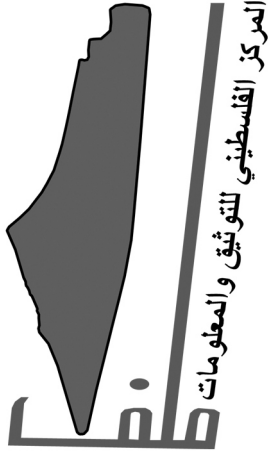
أما بالنسبة إلى فلسطينيي سوريا، فإن بقاء أغليتهم العظمى فيها (ثلاثي التجمع الفلسطيني)، عكس روح التحدي لديهم وسعيهم للمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار مجتمع الشتات الذي أصيب بشكل خطر في الحرب الأخيرة، فالمدخل الحقيقي إلى حل قضية اللاجئين هو ضمان حقوقهم الإنسانية كي يتفرغوا، بالتعاون مع مضيفهم، ووفقاً للإمكانات المتوفرة للمشاركة في النضال الهادف إلى الحفاظ على هويتهم وضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة والدولة المستقلة وتقرير المصير؛ ورفض التهجير هو الذي يمكنهم من البقاء في أقرب النقاط تماساً مع أرض فلسطين، ومن التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية، والعمل على تنمية «مجتمع» اللاجئين ورفض تصفية حق العودة وفرض التوطين ■

أيار (مايو) ٢٠١٩

إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبندقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكره المؤوية.. وعد بلفور في مدار سايكس _ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية

- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية
- ٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع ٢٠١٨
- التقرير السياسي
- ٢١- في مواجهة صفقة القرن..
- ٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو
- ٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي
- ٢٤- ٨ آذار.. يوم المرأة العالمي
- ٢٥- ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..
- ٢٦ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي/ إقليم سوريا
- ٢٧- ورشة المناامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!
- ٢٨ - التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان
- [مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]
- ٢٩- برنامج العمل الوطني والاجتماعي والنقابي في لبنان
- ٣٠- في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، القوى الإجتماعية المحركة للثورة
- ٣١- في الإنتخابات الإسرائيلية المأزومة
- ٣٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة



السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .